مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

السياسات الكمركية الأمريكية الجديدة
(الخلفيات، الأهداف، والنتائج المحتملة)

د. باسم عبد الهادي حسن

مقدمة:

أعلن الرئيس الأمريكي ترامب في نيسان من العام الجاري 2025، عن سياسة «يوم التحرير» حيث فرض عبرها رسوماً جمركية على واردات من حوالي (184) دولة وجزيرة وإقليم ، بما في ذلك العراق بخلاف دول الاتحاد الأوروبي الـ (27) ما يعني أن معظم دول العالم شملتها الضرائب التي فُرضت بنسبة لا تقل عن (10%)، مع تعريفات إضافية على بعض الدول، واصفاً هذا اليوم بأنه «إعلان استقلال اقتصادي» للولايات المتحدة. وتُعدُّ السياسة الجمركية الجديدة للرئيس ترامب محاولة لإعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية بما يخدم المصالح الأمريكية، من خلال الهدف إلى تقليل العجز التجاري، وتعزيز الصناعة المحلية، ومواجهة الممارسات التجارية «غير العادلة» على حد تعبير الإدارة الأمريكية.

ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات قد أدّت إلى توترات تجارية متزايدة وتحديات اقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي إذ لا تزال الصورة النهائية لهذا الإجراء غير واضحة المعالم لحد الآن، ففي حين أدت إلى ارتفاع مؤقت في أسعار النفط بسبب مخاوف من اضطرابات في الإمدادات، فإن التوترات التجارية المستمرة قد تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، مما يضغط على الأسعار نحو الانخفاض في المدى الطويل. كما أثرت هذه السياسات سلباً على حركة التجارة العالمية والاقتصاد الصيني، مما دفع الصين إلى إعادة توجيه صادراتها واتخاذ إجراءات تحفيزية لدعم اقتصادها، فضلاً عن عدد من الإجراءات الكمركية المواجهة للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أثرت السياسات الجمركية التي تبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2025 بشكل ملحوظ على الاقتصاد العالمي «وهي لا تزال في بدايتها»، خاصةً فيما يتعلق بأسعار النفط، حركة التجارة الدولية، وتجارة الاقتصاد الصيني ونموه المستقبلي وبالمثل

«ولكن بشكل أقل» كان الأثر على الاقتصاد الأوروبي. وقد كان للعراق نصيب من هذه التأثيرات، على الرغم من أن صادراته الرئيسة من النفط لم تشملها هذه الرسوم فإن الآثار غير المباشرة يتوقع أن تكون أكبر بكثير من الآثار المباشرة (على صادرات النفط).

هذه الورقة تحاول العمل على تحليل التأثيرات التي خلفتها هذه السياسات استناداً إلى ما تم تداوله من أخبار ومقالات منشورة لغاية الآن:

أولاً: الاقتصاد الأمريكي والسياسة الجمركية: الخلفيات التاريخية.

1. مدخل تاريخي لمشاكل الاقتصاد الأمريكي.

أ. مشكلة ميزان المدفوعات.

شهد ميزان المدفوعات الأمريكي عجزاً مستمراً منذ سبعينيات القرن الماضي ليصل إلى (نحو تريليون دولار عام 2024)، مدفوعاً بعوامل متعددة منها:

- العجز التجاري: نتيجة زيادة اعتماد الولايات المتحدة على الواردات لتلبية الطلب المحلي، خاصة من الصين ودول آسيا.

- العجز المالي: نتيجة زيادة الإنفاق العسكري والبرامج الاجتماعية التي أسهمت في زيادته، مما أدى إلى تمويله من خلال الاقتراض الخارجي.

- اعتماد سياسات نقدية توسعية: أدت إلى زيادة المعروض النقدي وارتفاع مستويات الدين العام.

وعلى الرغم من هذه العوامل، تمكنت الولايات المتحدة من تمويل عجزها بفضل الطلب العالمي على الدولار كعملة احتياطية، مما منحها ما يُعرف بـ «الامتياز الباهظ»

(Exorbitant Privilege) وعدم قدرة العملات القيادية الأخرى على إزاحة هيمنة الدولار الأمريكي على الرغم من تراجع دور الأخير عبر العقود الثلاثة الأخيرة.

ب. تراجع هيمنة الدولار الأمريكي.

لقد استفادت الولايات المتحدة من مكانة الدولار عالمياً، مما سمح لها بتمويل عجزها التجاري والمالي من خلال إصدار السندات والأسهم. ففي عام 1978، كانت البنوك التجارية الأمريكية تمتلك أصولاً تعادل (53%) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، لترتفع هذه النسبة إلى (84%) بحلول عام 2007.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى أن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الرئيسة في تسوية معظم المعاملات التجارية الدولية لاسيما في تجارة النفط والسلع الأساسية على الرغم من تراجع حصته من احتياطيات البنوك المركزية العالمية من (71%) في عام 1999 إلى (24%) في عام 2024.

إن هذه القوة تواجه منافسة متزايدة من العملات الأخرى، حيث ارتفعت حصة اليورو إلى حوالي (16%) مما يجعله ثاني أكثر العملات احتفاظاً في الاحتياطيات العالمية، فضلاً عن تزايد الاهتمام باليوان الصيني على الرغم من أنه يشكل حوالي (2,2%) فقط من الاحتياطيات، إلا أن الصين تسعى لتعزيز دوره من خلال اتفاقيات تجارية باليوان، إلى جانب ذلك شهد النظام النقدي ظهور عملات غير تقليدية مثل الدولار الأسترالي والدولار الكندي، التي شهدت زيادة في الاحتفاظ بها نظراً لاستقرارها النسبي وعوائدها الجذابة وكذلك ظهور العملات الرقمية التي أخذت بالمنافسة وبقوة نتيجة التطورات الرقمية المالية التي يشهدها العام اليوم، وهذا كله يهدد واحدة من أهم أدوات القوة الاقصادية الأمريكية.

ت. تعاظم الدين العام الأمريكي

شهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في دينها العام على مدار العقود الماضية، ففي عام 1960، كان الدين العام يشكل (54%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه النسبة تجاوزت(126%) في عام 2025، حيث بلغ حوالي (36) تريليون دولار، (30 تريليون دين خارجي و 6 تريليون دين داخلي)، وقد تسبب ارتفاع الدين العام الأمريكي في تراجع قيمة الدولار الذي يمثل نسبة مهمة من احتياطيات معظم دول العالم الأمر الذي انعكس على تراجع قيمة ثروات دول العالم، فضلاً عن كون الإفراط في الاستدانة سمح للاقتصاد الأمريكي في تغطية احتياجاته من السلع الخارجية بسهولة والذي انعكس بدوره على حجم الدين.

ث. التخلي عن الصناعات التقليدية.

على مدى أعوام العقود الخمسة الماضية، انخفضت حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بأكثر من النصف إلى (12%)، إذ بدأت الواردات الصينية الرخيصة تتدفق إلى الولايات المتحدة في مطلع الألفية الحالية، مما أدى إلى فقدان ستة ملايين وظيفة أمريكية فضلاً عن تراجع القدرة التنافسية للعديد من الصناعات الأمريكية نتيجة ارتفاع تكلفتها بالمقارنة مع السلع الصينية. وعلى الرغم من تركيز الولايات المتحدة على الصناعات عالية التكنولوجيا فإنها بدأت تواجه منافسة هي الأخرى في السنوات الأخيرة الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً لموقع الولايات المتحدة على خارطة الاقتصاد العالمي.

2. مدخل تاريخي لسياسة الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة.

1. قانون الرسوم الجمركية لسنة 1930 (قانون سموت-هاولي Smoot-Hawley Tariff Act).

تم إصدار القانون في أعقاب انهيار سوق الأسهم عام 1929 وبداية الكساد الكبير (greatdepression) حيث تم رفع الرسوم الجمركية على أكثر من عشرين ألف سلعة مستوردة وذلك بهدف حماية قطاعي الصناعة والزراعة الأمريكية من الانهيار، إلا أن القانون أثار ردود فعل مماثلة من عدة دول، مما أدى إلى تراجع حاد في التجارة العالمية وأسهم في تعميق الكساد الذي ضرب الاقتصاد العالمي في حينها.

2. الرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم (2002 – إدارة جورج بوش الابن).

حيث تم فرض رسوم بنسبة تصل إلى (30%) على واردات الصلب. وذلك بهدف حماية صناعة الصلب الأمريكية وتعزيز القدرة التنافسية مع الصناعات الأجنبية، إلا أن هذه الرسوم أثارت شكاوى من منظمة التجارة العالمية وردود فعل انتقامية من الدول، ولذلك أُلغيت هذه الرسوم بعد أقل من عامين.

3. الرسوم التجارية مع الصين (2018 – إدارة دونالد ترامب الأولى).

تم فرض رسوم جمركية على العديد من الواردات الصينية، بنسب تراوحت بين(10%) إلى (25%) وقد هدفت إلى تقليص العجز التجاري مع الصين وذلك بدعوى الرد على سرقة الملكية الفكرية والممارسات التجارية «غير العادلة»، فضلاً عن محاولة إجبار الصين على فتح أسواقها وتغيير سلوكها التجاري.

من جانبها ردت الصين بفرض رسوم مضادة مما أثر على قطاعات أمريكية مثل الزراعة والتكنولوجيا الأمر الذي زاد من التوترات في الاقتصاد العالمي،وعلى الرغم من تغير الإدارة الأمريكية فإن الرسوم استمرت جزئياً في عهد الرئيس جو بايدن.

وقدرت دراسة أجرتها وزارة الزراعة الأميركية في كانون الثاني 2022 خسائر التصدير المباشرة الناجمة عن الرسوم الجمركية الانتقامية بنحو (27) مليار دولار أميركي في الفترة من عام 2018 حتى نهاية عام 2019.

4. قرارات إدارة بايدن (2021–2024).

عملت الإدارة الأمريكية على الحفاظ على بعض رسوم ترامب، مع استراتيجيات انتقائية جديدة تمثلت في فرض رسوم إضافية في عام 2024 على منتجات صينية مثل البطاريات الكهربائية والمركبات الكهربائية بنسبة تصل إلى (100%)، إلا أن التركيز كان على حماية الصناعات التقنية الحيوية ومواجهة سياسات الإغراق التي تعتقد الولايات المتحدة أن الصين تتبعها.

ثانياً: دوافع الرسوم الجديدة والنتائج المحتملة على الاقتصاد الأمريكي.

أعلن الرئيس الأمريكي في نيسان من العام الجاري 2025، عن سياسة «يوم التحرير»، حيث فرض عبرها رسوماً جمركية على واردات من حوالي (184) دولة وجزيرة وإقليماً، بما في ذلك العراق بخلاف دول الاتحاد الأوروبي الـ (27) ما يعني أن معظم دول العالم شملتها الضرائب التي فُرضت بنسبة لا تقل عن (10%)، مع تعريفات إضافية على بعض الدول، واصفاً هذا اليوم بأنه «إعلان استقلال اقتصادي» للولايات المتحدة. وتُعدُّ السياسة الجمركية الجديدة للرئيس ترامب محاولة لإعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية، ومواجهة الممارسات التجارية «غير العادلة» على حد تعبير الإدارة الأمريكية.

1. الرسوم الجديدة لعام 2025.

أ. تعريفات جمركية أساسية: تم فرض تعريفات جمركية أساسية بنسبة (10%) وهي تطبق على كافة الواردات من أي دولة في العالم وتمثل الحد الأدنى من الرسوم الجمركية المفروضة.

ب. رسوم جمركية تبادلية: بالإضافة للتعريفات الجمركية الأساسية التي فرضتها إدارة الرئيس ترامب على كافة الدول، هناك مجموعة من الرسوم الجمركية

التبادلية التي فرضت على نحو (57) دولة وبنسب مختلفة بين دولة وأخرى (أقصاها على الصين وتصل إلى 54% لترتفع مع الرسوم السابقة عليها إلى 79%).

ت. مجموعة من الإعفاءات الجمركية: حيث انطوت قرارات الرئيس الأمريكي الأخيرة على جملة من الإعفاءات الجمركية، بما في ذلك بعض السلع، من قبيل الألمنيوم والصلب والسيارات وقطع غيارها، التي تخضع بالفعل لرسوم جمركية جديدة تم الإعلان عنها في وقت سابق من العام الجاري 2025، بالإضافة للإعفاءات المرتبطة ببعض القطاعات الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، كأشباه الموصلات والأدوية والذهب والنحاس.

ث. سد ثغرة «الحد الأدنى»: تضمنت قرارات ترامب الصادرة في 2 نيسان 2025 توقيعه أمراً تنفيذياً يتعلق بسد ثغرة «الحد الأدنى»، التي سمحت باستيراد سلع تقل قيمتها عن (800) دولار معفاة من الرسوم الجمركية، وقد كان أكثر من (90%) من إجمالي الطرود الواردة إلى الولايات المتحدة يدخل من خلال هذا النظام، ويأتي (60%) من هذه الطرود من الصين، لذا ستكون خاضعة للرسوم الجمركية.

2. الدوافع الاقتصادية للرسوم.

الأهداف الاقتصادية تتمثل في:

أ. تقليل العجز التجاري: تهدف السياسة الجديدة إلى تقليص العجز التجاري الأمريكي، الذي بلغ (1,2) تريليون دولار في العام السابق، فضلاً عن مواجهة ما تسميه الولايات المتحدة الممارسات التجارية غير العادلة، من خلال فرض رسوم على الواردات وتحقيق إيرادات سنوية تقدر بحوالي(600) مليار دولار.

ب. تعزيز الصناعة المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي: فمن خلال زيادة تكلفة السلع المستوردة، تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحفيز الصناعات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية وزيادة فرص العمل داخل الولايات المتحدة نتيجة انتقال بعض الشركات الأجنبية للعمل إلى داخل الاقتصاد الأمريكي.

ت. تعزيز الأمن القومي والاقتصادي: تُعدُّ هذه الإجراءات جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز السيادة الاقتصادية وحماية الأمن القومي من خلال تقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الأجنبية.

ث. استخدام الرسوم كأداة تفاوضية: تهدف الإدارة الأمريكية إلى استخدام التعريفات الجمركية كوسيلة للضغط على الشركاء التجاريين للتوصل إلى اتفاقيات تجارية أكثر توازناً، كما هو الحال في الاتفاقية الأخيرة مع المملكة المتحدة.

ج. الهدف الأولي لهذه السياسة هو موازنة أربع سنوات قادمة بدون عجز، أمّا الهدف طويل الأجل من الحمائية هو الانتهاء من (20) تريليون من الديون خلال العشر سنوات القادمة.

ح. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى داخل السوق الأمريكي بهدف محافظة تلك الشركات على حصتها من السوق الأمريكية وتجنب التعرفات الجديدة.

3. النتائج المحتملة على الاقتصاد الأمريكي.

أ. أثر هذه السياسة على قيمة الدولار:أدت السياسة الجمركية إلى تقلبات في قيمة الدولار الأمريكي ففي البداية، انخفض مؤشر الدولار بنسبة (1,8%)، يُعدُّ إعلان التعريفات، مع توجه المستثمرين نحو عملات الملاذ الآمن مثل الين الياباني والفرنك السويسري (فضلاً عن الذهب).

ومع ذلك، أسهمت التوقعات بارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة نتيجة للضغوط التضخمية في دعم الدولار لاحقاً.إلا أن ارتفاع قيمة الدولار سيُصعّب على المُصدّرين بيعَ سلعِهم في السوق العالمية، مما يُؤدي إلى انخفاض إيراداتهم. كما سيُؤدي هذا إلى انخفاض الناتج والدخل في الولايات المتحدة لكلٍّ من العمال وأصحاب رؤوس الأموال، مما يُقلّل من حوافز العمل والاستثمار.

ب. التأثيرات الاقتصادية الداخلية: أدت التعريفات الجمركية الجديدة إلى زيادة تكاليف الإنتاج لبعض الشركات الأمريكية، مما سيدفع بعضها إلى تقليص الإنتاج أو نقل العمليات إلى الخارج.

كما يتوقع أن ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية، مما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين (حيث يُعد قطاع الأسر من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الأمريكي). وقد أشارت بعض التقارير إلى أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم.

ت. كما هو الحال مع أي ضريبة، فإن لهذه التعريفات تبعات، حيث يتوقع أن تؤدي إلى زيادة الأسعار في الولايات المتحدة بنسبة (9,5%)، كما ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة (1%).

ث. حذر تحليل أجراه خبراء اقتصاديون في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في أغسطس/آب 2018 من أن نية إدارة ترامب استخدام الرسوم الجمركية لتضييق العجز التجاري من شأنها أن تقلل الواردات والصادرات الأميركية، مما يؤدي إلى تغيير ضئيل أو معدوم في العجز التجاري.

ج. أظهر تقرير صادر عن لجنة التجارة الدولية الأمريكية في أيار 2023، أعدّه بيتر هيرمان وآخرون، أدلةً على انتقالٍ شبهِ كاملٍ للرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم والتعريفات الصينية إلى الأسعار الأمريكية. كما وجد التقرير أن زيادةً في الإنتاج تُقدّر بنحو (2,8) مليار دولار في الصناعات المحمية برسوم الصلب والألمنيوم، قوبلت بانخفاض في الإنتاج قدره (3,4) مليار دولار في الصناعات التحويلية المتأثرة بارتفاع أسعار المدخلات.

ثالثاً: الآثار المتوقعة على الاقتصاد العالمي.

1. الأثر على التجارة الدولية.

أ. أثرت التعريفات الجمركية بشكل كبير على حركة التجارة العالمية. على سبيل المثال، انخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بنسبة (21%) في أبريل 2025 مقارنةً بالعام السابق، نتيجةً للتعريفات الأمريكية التي وصلت إلى (145%) على بعض السلع الصينية. وقد ردّت الصين بفرض تعريفات انتقامية بنسبة تصل إلى (125%) على الواردات الأمريكية. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، تمكنت الصين من تعويض جزء من خسائرها من خلال زيادة صادراتها إلى دول أخرى، مثل فيتنام وتايلاند، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة (18%) و(20%) على التوالي.

ب. بالإضافة إلى ذلك، تأثرت شركات الشحن العالمية مثل «ميرسك» بالتوترات التجارية، حيث خفضت توقعاتها لنمو حجم الحاويات العالمية بسبب عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي المرتبط بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

ت. الأثر على الاقتصاد الصيني. واجه الاقتصاد الصيني تحديات كبيرة نتيجةً للسياسات الجمركية الأمريكية. لقد أثر انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة سلباً على النمو الاقتصادي الصيني، حيث يشكل التصدير جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي

للصين. وتوقع اقتصاديون أن ينخفض نمو الصادرات السنوي بنسبة (5%)، مما يهدد هدف الصين بتحقيق نمو اقتصادي بنسبة (5%) في عام 2025.

وفي محاولة للتخفيف من هذه التأثيرات، قامت الحكومة الصينية باتخاذ إجراءات تحفيزية، مثل خفض أسعار الفائدة وضخ السيولة في السوق. كما بدأت الشركات الصينية في نقل خطوط إنتاجها إلى دول جنوب شرق آسيا لتجنب التعريفات الأمريكية، مما يشير إلى تحول طويل الأمد في سلاسل التوريد العالمية.

ث. في نيسان 2019، استخدم بحث صادر عن صندوق النقد الدولي مجموعة من نماذج التوازن العام لتقدير آثار زيادة بنسبة (25%) في التعريفات الجمركية على إجمالي التجارة بين الصين والولايات المتحدة، وقدر كل نموذج أن التعريفات الجمركية الأعلى من شأنها أن تجلب خسائر اقتصادية كبيرة لكلا البلدين.

2. الآثار الاقتصادية الأخرى.

أ. الأثر على أسعار النفط.حيث أدت التعرفات إلى ارتفاع أسعار النفط في الأمد القصير، هذا الارتفاع نجم عن مخاوف من اضطرابات في سلاسل الإمداد، مع ذلك، يتوقع محللون أن يكون هذا الارتفاع في الأسعار مؤقتاً، حيث يمكن أن تؤدي التوترات التجارية المستمرة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، مما يقلل من الطلب على النفط والضغط على الأسعار نحو الانخفاض في المدى الطويل، ويستمر ذلك ما لم يتم التوصل إلى صيغ من الاتفاقات التجارية.

ب. تأثيرات سلبية على المستهلكين والشركات. إذ أدّت الرسوم الجمركية إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما قد ينعكس على أسعار السلع للمستهلكين في أنحاء عديد من العالم. كما أعربت شركات التكنولوجيا عن قلقها من تأثير الرسوم على تكاليف التشغيل والقدرة

التنافسية، وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي.

رابعاً: أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد العراقي.

1. الآثار غير المباشرة.

على الرغم من أن النفط لم يتأثر بشكل مباشر بالتعريفات (كونه مادة أولية) وهو يعد عصب الاقتصاد العراقي والمحرك الرئيس له، فإن الاقتصاد العراقي تأثر بشكل غير مباشر من خلال:

أ. انخفاض أسعار النفط: أدى التباطؤ في الاقتصاد العالمي نتيجة التعريفات الجديدة إلى تراجع أسعار النفط بنسبة قاربت(30%)، مما أثر سلباً على إيرادات العراق النفطية، حيث إن كل انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر النفط يكلف الخزينة العراقية حوالي مليار دولار سنوياً.

ب. إن ارتفاع تكاليف التجارة الدولية نتيجة لهذه السياسات سيؤدي حتماً إلى انخفاض الطلب على النفط، وهو ما يمثل خطراً على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيته.

ت. تراجع الاستثمارات والتجارة: أثرت التعريفات على سلاسل التوريد العالمية، مما سيؤدي إلى تراجع الاستثمارات والتجارة في منطقة الشرق الأوسط في الأمد القصير، بما في ذلك العراق ويتوقع أن يستمر ذلك في حال عدم التوصل إلى اتفاق تجاري.

2. الآثار المباشرة.

أ. بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وأمريكا نحو (7,4) مليار دولار عام 2023 ولا يزال الميزان التجاري لصالح العراق بفعل صادرات العراق التي يشكل النفط الخام

غالبيتها (90%)، وحيث إن النفط غير مشمول حالياً بالرسوم الجمركية الأمريكية لأنه مادة أولية، وما تبقى من الصادرات فإن قيمتها منخفضة جداً بشكل لا يؤثر على حجم التبادل التجاري بين البلدين.

ب. ارتباط جزء كبير من احتياطات العراق الأجنبية بسندات الخزينة الأمريكية، وبالتالي فإن تقلبات السياسة النقدية الأمريكية، لاسيما فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة أو تراجع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى، سينعكس بشكل مباشر على القيمة الحقيقية لتلك الاحتياطيات مما يتسبب بخسارة اقتصادية للعراق.

خامساً: السيناريوهات المحتملة.

1. السيناريو المحتمل على الاقتصاد الأمريكي.

2. ركود اقتصادي متوسط الأمد. إذ إن زيادة الرسوم الجمركية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المدخلات الصناعية، مما يقلل من القدرة التنافسية للشركات الأمريكية في الأسواق العالمية، كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تراجع الاستهلاك المحلي.

أ. ركود اقتصادي متوسط الأمد. إذ إن زيادة الرسوم الجمركية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المدخلات الصناعية، مما يقلل من القدرة التنافسية للشركات الأمريكية في الأسواق العالمية، كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تراجع الاستهلاك المحلي.

النتائج المحتملة:

- تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قد تصل إلى (1,5%) خلال عامين.
- تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لعدم الاستقرار التجاري.

- ارتفاع معدلات التضخم إلى حدود (4,5%) بحلول نهاية 2025.

ب. نمو صناعي محدود على المدى القصير. قد تستفيد بعض القطاعات الصناعية، خاصة الصلب والألمنيوم والسلع المصنّعة، من الحماية الجمركية التي تمنحها السياسة ولكن بشكل بسيط.

النتائج المحتملة:

- تحسن طفيف في عدد الوظائف الصناعية، يتوقع إيجاد (150) ألف وظيفة خلال 12 شهراً.

- عودة بعض خطوط الإنتاج إلى الولايات المتحدة في الصناعات كثيفة العمالة.

ت. فقدان الشراكات التجارية المستقرة. زيادة التوترات مع الحلفاء التجاريين مثل الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان قد تدفعهم إلى عقد تحالفات اقتصادية بديلة خارج الإطار الأمريكي.

النتائج المحتملة:

- تراجع في صادرات أمريكا الزراعية بنسبة تصل إلى (12%)في مايس 2025 .

- انخفاض قيمة بعض الصادرات التكنولوجية بسبب فقدان الأسواق الأوروبية والآسيوية.

- ضغط على سلاسل التوريد وارتفاع أسعار السلع الوسيطة.

3. السيناريو المحتمل على منظمة التجارة العالمية(WTO) .

أ. إضعاف المنظمة وتهميشها. رفضُ الولايات المتحدة الالتزام بقرارات منظمة

التجارة العالمية، وتصعيدها للإجراءات الحمائية، يضعُ المنظمة أمام أزمة حقيقية سيما وإن الولايات المتحدة تعد عرّاب الانفتاح التجاري الدولي ومؤسس رئيس للمنظمة.

النتائج المحتملة:

- انخفاض عدد النزاعات المحالة إلى المنظمة بنسبة (40%) مقارنة بعام 2023 .
- انسحاب أو تعليق عضوية بعض الدول أو تجميد مشاركتها الفعلية.
- تصاعد في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بديلاً عن الإطار المتعدد الأطراف.

ب. إصلاح المنظمة تحت ضغط الأزمة.قد تؤدي الأزمة إلى تحرك الدول الأعضاء لإجراء إصلاحات جوهرية، تشمل تعديل نظام تسوية المنازعات، والحد من صلاحيات الدول الكبرى في فرض إجراءات حمائية.

النتائج المحتملة:

- إعادة هيكلة جهاز الاستئناف داخل المنظمة.
- تقليص استخدام التعريفات كأداة سياسية.
- تعزيز مشاركة الدول النامية في آليات اتخاذ القرار.

4. السيناريو المحتمل على الاقتصاد العالمي.

أ. تباطؤ النمو العالمي. إدخال حواجز تجارية جديدة بين أكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي) يؤدي إلى تقليص حركة السلع ورؤوس الأموال.

النتائج المحتملة:

- تراجع معدل النمو العالمي إلى (2,1%) في 2025 مقارنة بـ (3%) في 2024 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

- تباطؤ اقتصادي حاد في البلدان الناشئة المعتمدة على التصدير مثل المكسيك وفيتنام وإندونيسيا ودول أخرى.

ب. تسارع في التكتلات الاقتصادية البديلة. انسحاب الولايات المتحدة من قواعد النظام التجاري العالمي يدفع قوى أخرى (مثل الصين والاتحاد الأوروبي) إلى توسيع نفوذها من خلال اتفاقيات إقليمية.

النتائج المحتملة:

- توسع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.
- تعزيز دور عملات دولية أخرى غير الدولار في التجارة الدولية مثل اليوان.
- تحولات كبيرة في خارطة التجارة والاستثمار العالمي.

ت. استدامة الاقتصادات المحلية على حساب العولمة. قد تعيد الشركات الكبرى التفكير في الاعتماد الكلي على سلاسل التوريد العالمية، مما يعزز التصنيع المحلي في عدة دول.

النتائج المحتملة:

- انتعاش قطاعات محلية صغيرة ومتوسطة في الدول ذات السياسات الحمائية.
- ارتفاع أسعار المستهلك في المدى المتوسط بسبب فقدان كفاءة السوق المفتوحة.
- إعادة توطين التكنولوجيا الصناعية في الداخل بدلاً من الاعتماد على الخارج.

الخاتمة:

على مدار الخمسين سنة الماضية، لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في تشكيل النظام المالي والتجاري العالمي، مستفيدة من هيمنة الدولار كعملة احتياطية وأداة لتسوية المدفوعات إلا أن التحديات المتزايدة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الجيوسياسية، تستدعي تبني سياسات متوازنة للحفاظ على هذه المكانة. كما أن تنويع الاحتياطيات من قبل الدول الأخرى لا يعني بالضرورة نهاية هيمنة الدولار، إلا أنه يشير إلى نظام مالي عالمي أكثر تنوعاً وتعددية.

لقد مثَّلت الرسوم الجمركية أداة مهمة في السياسة الاقتصادية الأمريكية، خاصة في أوقات الأزمات أو التوترات الجيوسياسية. ولكن تاريخ الولايات المتحدة يُظهر أن الإفراط في استخدامها يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، سواء على الاقتصاد المحلي أو النظام التجاري العالمي. وفي ظل التحديات الحالية، من المرجح أن تستمر أمريكا في استخدام الرسوم الجمركية ولكن بشكل انتقائي واستراتيجي، بما يخدم مصالحها الصناعية والأمنية.

إن سياسة "يوم التحرير" الجمركية التي أطلقها الرئيس الأمريكي ترامب تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأمريكي وتقليل العجز التجاري، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تتعلق بردود الفعل الدولية، وتأثيراتها على المستهلكين والشركات، والمخاطر الاقتصادية المحتملة. وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة يعتمد على قدرة الإدارة الأمريكية على التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والتعامل مع التحديات الناشئة لاسيما ردود فعل الشريك التجاري الرئيس (الصين).

من جانب آخر وفي الوقت الذي لم تؤثر التعريفات الجمركية الأمريكية مباشرة على الاقتصاد العراقي لكون الصادرات النفطية لم تكن ضمن السلع الخاضعة للزيادة

الجمركية، إلا أن تأثيراتها غير المباشرة من خلال انخفاض أسعار النفط (في المدة الأولى) وتراجع الاستثمارات والتجارة العالمية المحتملة التي قد تتسبب في ضغوط اقتصادية على العراق تشكل بالمجمل تهديداً حقيقياً للإيرادات المالية الكلية.

السؤال المهم هو هل ستنجح أمريكا في تحقيق أهدافها من هذه السياسات؟

والإجابة عن هذا السؤال تعتمد على عدد من العوامل أهمها، ردة فعل الشركاء التجاريين، قدرة الدولار في المحافظة على موقعه، القدرة على ضمان سلاسل التوريد وخاصة للمعادن النادرة، ردة فعل السوق ومؤشرات الاقتصاد الأمريكي.وهذه العوامل لا يمكن قراءتها بشكل دقيق حالياً بسبب قصر المدة وصعوبة التحليل، وبالتالي فإن الأيام القادمة ستكون كفيلة بالإجابة عن السؤال أعلاه بشكل واضح.

النتيجة المهمة التي أظهرتها هذه السياسة، إن تصدعاً مهما أصاب العلاقات التجارية الدولية وإن هزة كبيرة قد أصابت الثقة بالمنظومة الدولية التي ظلت لعقود تؤكد على أن العولمة التجارية والانفتاح هو الحل.

المراجع:

1. Erica York, Alex Durante ,Trump Tariffs: Tracking the Economic Impact of the Trump Trade War.2025 ,

2. U.S. International Trade in Goods and Services, December and Annual 2024.

3. History of the United States public debt.

4. Thomson Reuters Tax & Accounting ,History of U.S. tariffs and why it matters today.

5. Full list of Trump's tariffs: a country-by-country look after the 90-day pause.

6. Analysis: The potential economic effects of Trump's tariffs and trade war, in 9 charts.

7. كيف توزعت احتياطيات البنوك المركزية بين فئات الأصول في 2024؟

8. تعريفات ترامب: كيف تؤثر الرسوم الجمركية الأمريكية في التحالفات التجارية؟

9. ما أهداف ترامب من فرض رسوم جمركية جديدة؟

10. تقرير: التأثيرات المحتملة لسياسات ترامب التجارية على الاقتصاد الأمريكي - تحليل مفصل.

11. أكاديمية اي بي اس للتدريب، ما هي الآثار الناتجة عن الحرب التجارية الأمريكية وما هي فرص الأفراد للاستفادة منها؟

12. رسوم ترامب الجمركية.. تأثيرات مدمرة على أسواق النفط والعراق من بين المتضررين.

هوية البحث

اسم الباحث: الدكتور باسم عبد الهادي حسن - خبير اقتصادي

عنوان البحث: السياسات الكمركية الأمريكية الجديدة (الخلفيات، الأهداف، والنتائج المحتملة)

تأريخ النشر: حزيران - يونيو 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org